الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5008 | الأحد | 17 ربيع الآخر 1446 هـ | 20 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

بعدما استنفد وقته منذ زمن طويل

"الشال": قرار "حماية المستهلك" يتطلب مسار مراجعة متصل بقياس فعاليته

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حققت نموا 3.2 في المئة خلال الربع الثاني

أداء أسبوعي مختلط للبورصة وانخفاض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات

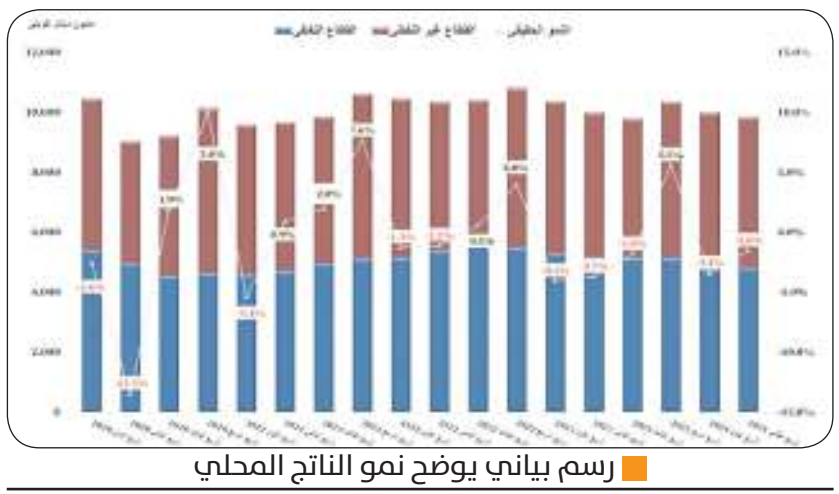
رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي

انفوغرافيك توضيحي

أكد تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن حماية المستهلك التزام أساسي لسلطات اتخاذ القرار في أي بلد، ولكن الأهم من قرار الحماية هو مسار المراجعة المتصل لقياس فعاليته مع مرور الزمن وكل تغير في الظروف التي حتمته، ولا يبدو أن القرار رقم (67) لسنة 2020 بشأن تثبيت أسعار جميع السلع الغذائية قد حقق أياً من مستهدفاته. فالقرار صدر في شهر مارس من عام 2020 إبان جائحة كورونا استباقاً لما كان يمكن أن تسببه اختناقات العرض من ارتفاع مفاجئ وحاد في أسعار السلع الغذائية الضرورية، سواء كان ارتفاع صحيح أو مفتعل. والجائحة حدث استثنائي تطلب إجراء استثنائي، وما هو استثنائي هو بالتعريف مؤقت يزول بزوال آثار الحدث، ويفترض بالجهة التي أصدرته أن تلغيه حال انتهاء مبرراته ومراجعة فعاليته، من دون طلب أو تدخل من أي طرف آخر.

والقرار الوزاري رقم (67) لسنة 2020 ليس استثنائياً بسبب جائحة كورونا فقط، وإنما استثنائي لأن الجهة التي أصدرته لا تملك سلطة على تسعير المنتج المستورد من مصادره المنتشرة حول العالم، والأصل في تثبيت أسعار البيع هو توفر سلطة مماثلة لتثبيت أسعار الشراء كما في حالة البنزين في الكويت كمثال. ولأن الكويت تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من مصادر مختلفة حول العالم، ولأن أسواق العالم مرت بحقبة تضخم غير مسبوقة منذ ثمانينات القرن الفائت، فالواقع هو أنها ليست فقط لا تملك السلطة في التأثير على أسعار المستورد، وإنما مجرد الحد من ارتفاعها بات لاحقاً المعركة الرئيسية لبنوك العالم المركزية الرئيسية.

وعندما يتحول الاستثناء إلى قاعدة، أي استمرار مفعول القرار بتثبيت أسعار السلع الغذائية في الداخل رغم ارتفاعها في الخارج، ذلك يخلق فجوة بين السعرين نتيجة ارتفاع أسعار الشراء، حينها قد تتحول مستهدفات القرار إلى عكسها تماماً. بمعنى، أن السوق قد يقوم بعملية فرز غير صحية، يخرج منه تدريجياً من هو ملتزم بالقرار، والتزامه في الغالب يعود إلى شعوره أخلاقياً بضرورة ذلك الالتزام، ويحل مكانه غير الملتزم، وقد تستبدل السلع محل تثبيت السعر، بسلع جديدة أقل جودة وأعلى سعراً، وحكمها حكم العملة.

وأرقام تضخم أسعار المواد الغذائية في الكويت ربما تؤكد ذلك، فأسعار المستهلك الرسمية في الكويت تشير إلى أن مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات ارتفع من مستوى 110.2 في يونيو 2020، إلى مستوى 150.8 في يونيو 2024، أي بنسبة 36.8 % رغم سريان قرار تثبيت الأسعار. بينما ارتفع عن مستواه في عام 2017 البالغ 107.6 وحتى صدور القرار في عام 2020 إلى 110.2 كما أسلفنا، أي بنسبة ارتفاع 3.0 % فقط. ذلك يؤكد نتائج القرار المعاكسة لمستهدفاته، والسبب ربما يكون لأن القرار استنفذ وقته منذ زمن طويل، وربما يكون بسبب البيئة الطاردة للمورد الملتزم، وربما يكون ناتج عن ضعف أو فساد رقابي، وربما من عدم دقة أرقام تضخم أسعار المستهلك في الكويت، وقد يكون خليط من كل المبررات المذكورة وغيرها، لذلك قد يكون الحل في إجراء آخر غير التثبيت.

القياس المقارن الإقليمي

لا بأس من بعض المقارنة مع متغيرات أسعار المستهلك لبعض دول الجوار ذات الاقتصادات المشابهة، فمعدلات التضخم بشكل عام لديها تقل عن مستوى معدلات التضخم في الكويت البالغة للأعوام ما بين 2020 إلى 2023 نحو 3.0 %، و4.2 % و3.2 % و3.4 % على التوالي. بينما كانت تلك المعدلات للبحرين لنفس السنوات على التوالي نحو 1.6- %، 0.4- %، 3.6 % و0.3- %، وكانت للسعودية نحو 5.3 %، 1.2 %، 2.0 % و0.4 %، وكانت للإمارات نحو 2.1- %، 0.1- %، 4.8 % و1.6 %. ولو حصرنا اهتمامنا على حركة أسعار مؤشر الأغذية والمشروبات، كان في البحرين في يونيو 2020 عند مستوى 111.3، وارتفع في يونيو 2024 إلى مستوى 128.7 أي بنسبة ارتفاع بلغت 15.6 %، ومن مستوى 108.1 إلى مستوى 124.5 لنفس الفترة في السعودية أي بارتفاع بنسبة 15.2 %، وارتفع للإمارات من 100.3 (يناير 2021) إلى 111.0 (يونيو 2023) أي بنسبة 10.7 %، بينما ارتفاعه في الكويت بلغ 36.8 % كما أسلفنا. ولو كان القرار قد حقق أهدافه المقصودة، لكان مستوى الارتفاع في الكويت أدنى من الدول الثلاث الأخرى، أما وقد تحقق العكس، فذلك دليل مقارن إضافي على انتهاء صلاحية القرار.

القياس المقارن العالمي

تؤكد منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) على ظاهرة ارتفاع مؤشر أسعار الأغذية على مستوى العالم ليبلغ أعلى مستوياته في عامي 2021 و2022، ثم يبدأ بالانحسار. حيث يشير مؤشرها إلى مستوى له بحدود 99.2 في عام 2020، ثم يرتفع بشكل كبير إلى 125.2 في عام 2021، وقفزة أخرى في عام 2022 إلى مستوى 141.5، لتبدأ الأسعار في الانحسار إلى مستوى 120 في عام 2023، ثم إلى 113 حتى أغسطس من عام 2024، أو بمعدل ارتفاع عن مستوى عام 2020 بنحو 13.9 %. ذلك يؤكد أن حركة الأسعار من المصدر متغيرة وبوتيرة حادة وخارجة عن سيطرة سلطات العالم، ومن المؤكد بأن المورد إلى السوق الكويتي لا يملك سوى القبول بالسعر السائد من مصادره، ما يجعل الالتزام بتثبيت أسعار السلع المستوردة محلياً، مهمة شبه مستحيلة.

في خلاصة، كل القرارات التنظيمية لا بد وأن تخضع للمراجعة الدورية حال أي اختلاف في ظروف نشأتها، وذلك أكثر استحقاقاً في قرارات تؤثر على بيئة الأعمال العامة وعلى احتياجات كل الناس في أي بلد، مثل قرار تثبيت الأسعار إبان الجائحة. وفي قرار صدر في بيئة استثنائية، يفترض أن يزول تلقائياً بمجرد انتهاء الظروف التي تسببت في صدوره، ومع ما استعرضناه موجزاً سابقاً، لا يبدو أنه حقق أياً من مستهدفاته، سواء من واقع أرقام التضخم الرسمية محلياً، أو بالمقارنة مع ثلاث من دول الإقليم، أو بالتناغم مع تغيرات مؤشرات أسعار الغذاء على مستوى العالم، فلا هو حقق حماية للمستهلك ولا حافظ على بيئة أعمال صحية.

الناتج المحلي الإجمالي

صدر تقرير الإدارة المركزية للإحصاء الخاص بأرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة عن الربع الثاني من عام 2024، وهناك تقدم في حداثة التقرير يحسب للإدارة، فقد صدر بعد ثلاثة شهور و14 يوماً من انتهاء الربع الثاني، ولازال هناك مجال لاختصار وقت صدوره. وتذكر البيانات أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حققت نمواً بنحو 3.2 %، إذ بلغت ما قيمته نحو 12.400 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 12.010 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2023. بينما حقق الناتج المحلي انكماشاً بنحو 1.5 % بالأسعار الثابتة، وهي الأهم، حين بلغت قيمته نحو 9.824 مليار دينار كويتي للربع الثاني من عام 2024 مقارنة بمستواه في الربع ذاته من عام 2023 عندما بلغ ما قيمته نحو 9.974 مليار دينار كويتي.

وعزت الإدارة مبررات الارتفاع بالأسعار الجارية إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع النفطي بنحو 1.1 %، وذلك انعكاساً لارتفاع أسعار النفط من معدل 79.8 دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني 2023 إلى معدل 86.6 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الثاني 2024 (8.6+ %). إضافة إلى ذلك، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 5.1 % خلال الفترة ذاتها بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 6.718 مليار دينار كويتي مقابل نحو 6.391 مليار دينار كويتي. ومن ناحية الأسعار الثابتة، جاء الانكماش نتيجة تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة 6.8 %، على الرغم من نمو القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 4.2 % خلال الفترة المذكورة.

ومع الانحسار في القيمة المضافة لقطاع النفط، هبطت مساهمته من تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 46.8 % للربع الثاني 2023 إلى نحو 45.8 % للربع الثاني 2024، من دون احتساب مساهمة الأنشطة النفطية الأخرى ما بعد الاستخراج. وبلغت مساهمة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو 11.3 %، والوساطة المالية والتأمين 9.2 %، والصناعات التحويلية 7.9 %، والنقل والتخزين والاتصالات 6.7 %، والتعليم 5.9 %، وتجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم 5.1 %، وكل الأخرى 9.5 %، وواضح كم تعتمد تلك القطاعات على مستوى الإنفاق العام.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 609.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.5 نقطة ونسبته 0.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 7.5 نقطة أي ما يعادل 1.2 % عن إقفال نهاية عام 2023.

%	2023	%	10/10/2024	17/10/2024		
1.2	728.1	(0.7)	731.8	726.4	بنك الكويت الوطني	1
12.5	251.8	0.1	274.7	283.2	بنك الخليج	2
7.7	556.7	1.8	567.6	577.8	البنك التجاري الكويتي	3
11.1	176.8	(0.4)	214.9	214.1	بنك الكويت الدولي	4
19.6	184.6	3.3	233.1	238.2	بنك الكويت المركزي	5
11.4	242.8	1.9	262.8	270.5	بنك برقان	6
7.7	5,312.4	0.7	5,540.8	5,588.8	بيت التمويل الكويتي	7
9.2	720.2	0.2	756.0	757.5	القطاع البنكي	
38.4	114.8	0.4	159.9	156.6	شركة المشروعات السياحية	8
40.4	931.8	0.8	1,280.4	1,288.8	الشركة الاستثمارية الوطنية	9
2.5	300.7	3.4	308.2	308.3	الشركة الكويتية الوطنية	10
(7.1)	569.2	3.1	527.2	537.3	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
1.3	91.8	(1.4)	89.7	90.5	شركة أسمنت بورتلاند الكويتية	12
16.0	253.9	1.3	290.5	294.6	قطاع الخدمات	
20.6	103.6	0.8	123.9	124.9	شركة الكويت للتبريد	13
(34.4)	1,631.1	(5.6)	1,134.0	1,070.6	مجموعة الخليج للتأمين	14
18.1	251.5	1.7	295.1	296.1	الشركة الأهلية للتأمين	15
68.9	114.9	0.0	193.9	193.9	شركة وربة للتأمين	16
(17.4)	404.6	(2.7)	343.3	334.1	قطاع التأمين	
22.9	389.2	(0.4)	486.6	488.2	شركة عقارات الكويت	17
139.8	115.7	8.9	348.0	371.6	شركة المشاريع المتحدة	18
33.7	242.6	7.1	177.5	297.6	الشركة الدولية العقارية	19
5.0	1,818.8	(1.1)	1,800.9	1,871.1	الشركة العصرية العقارية	20
25.2	277.4	2.1	340.2	347.8	القطاع العقاري	
17.9	390.0	1.8	508.1	513.9	مجموعة الصناعات الوطنية (أسمنت)	21
45.3	203.0	(1.1)	293.3	289.4	شركة أسمنت الكويت	22
25.1	513.6	(1.0)	679.5	655.1	شركة تصنيع الكابلات والصناعات الكهربائية	23
21.8	295.0	(0.0)	354.0	351.3	القطاع الصناعي	
0.3	751.4	(7.4)	814.1	755.9	شركة أسمنت الكويت الوطنية	24
(53.2)	2,968.7	10.1	1,892.7	1,892.1	شركة أعيان للتأجير التمويلي	25
(19.8)	843.9	(1.1)	694.1	678.9	شركة الصناعات الخفيفة	26
22.6	29.6	(0.1)	36.9	36.3	شركة مشاريع الكويت (القابضة)	27
(39.4)	1,264.0	1.9	789.0	805.8	قطاع الخدمات	
10.2	81.7	0.9	89.1	90.0	شركة عقارات الكويت	28
0.5	434.8	3.0	438.8	436.6	قطاع الأغذية	
(1.3)	639.0	(1.0)	625.0	620.9	شركة أعيان للتأجير التمويلي	29
(2.2)	181.3	(0.2)	177.8	177.3	الشركة الكويتية للأغذية	
1.2	603.7	0.2	607.7	609.2	مؤشر الشال	

جدول مؤشر الشال لـ 29 شركة مدرجة في البورصة

بهدف دعم برنامج Capstone للتعلّم

"كي بي إم جي" تتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

لقطة جماعية من توقيع الاتفاقية

أعلنت شركة كي بي إم جي الكويت عن التعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا لدعم برنامج Ca-stone للتعلّم الذي تقدمه الجامعة عبر تنظيم ورش العمل الشاملة التي تساعد الطلاب في الحصول على معرفة أكثر اتساعا لمختلف النواحي العملية في مجال التدقيق.

وبهذه المناسبة، صرح الأستاذ سلمان بن خالد، الشريك في قسم التدقيق بشركة كي بي إم جي الكويت، قائلاً: "نعتز بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا لدعم هذا البرنامج المرموق، في خطوة تتزامن مع التطور المستمر في المَشهد المالي، حيث أصبح دعم وتنمية الكفاءات الشابة في مهنة التدقيق ضرورة ملحة لضمان نموهم وتميزهم، فنحن نؤمن بأهمية تزويد الأجيال الجديدة بالخبرات، وأساليب التفكير المنهجي، والأسس الأخلاقية التي تساعدهم على الانتقال إلى المهن المرتبطة بالتدقيق، بل والتميز فيها كذلك". وأضاف الأستاذ سلمان بن خالد "نسعى في كي بي إم جي الكويت للمساهمة في تنمية قادة المستقبل من خلال الاستثمار في تنمية مهاراتهم وخبراتهم، وتهيئتهم ليتمكنوا من الحفاظ على معايير المساءلة والشفافية التي لطالما كانت وستظل ركناً أساسياً في الحفاظ على موثوقية ومصداقية التقارير المالية".

وتهدف ورش العمل المتخصصة ضمن برنامج Capstone إلى منح طلاب جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا الخبرة العملية في العمل كمدققين من خلال محاكاة عمليات التدقيق المباشرة للسيناريوهات الواقعية ضمن بيئة خاضعة للرقابة؛ ومساعدتهم على فهم دورة حياة التدقيق الشاملة.

ويقدم برنامج Capstone، الذي يعد السمة المميزة لجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، للطلاب المنتسبين إليه الفرصة للتعاون مع المهنيين العاملين في هذا المجال، وإعدادهم ليحققوا النجاح المهني بعد التخرج. وسيحظى فريق كي بي إم جي بقيادة الأستاذ سلمان بن خالد على دعم كل من: معز مولذانوالا، مدير أول – التدقيق، كي بي إم جي الكويت، وإعجاز حسنين، مساعد مدير – التدقيق، كي بي إم جي الكويت، وكلاهما يعمل في مهنة التدقيق بالشركة لأكثر من خمس سنوات مضت، ويتمتعان بخبرات عملية في قطاعات مختلفة.

وضمن حديثه عن التعاون مع كي بي إم جي الكويت، ودوره في صقل مهارات طلاب جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، صرح الأستاذ الدكتور بسام علم الدين، رئيس جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، قائلاً: "نحن سعداء بالتعاون مع شركة كي بي إم جي الكويت الذي يأتي في إطار جهودنا الهادفة لتعزيز مهارات طلابنا، وإعدادهم لمرحلة ما بعد الجامعة بأفضل شكل ممكن. هذه الشراكة تندرج تحت مظلة مبادرتنا الدائمة "جرّب العمل بتخصصك الجامعي Live Your Major"، وهي تتضمن دورات تدريبية تتفرد الجامعة بتقديمها بهدف سد الفجوة بين الجانب النظري والعملي خلال مرحلة التعليم الجامعي. والتعاون مع شركة كي بي إم جي الكويت اليوم يساهم بشكل كبير في تفعيل هذه المبادرة، ويوفر لطلابنا التعرف على ممارسات مجالات الأعمال على أرض الواقع، حيث تركز مبادرة "جرّب العمل بتخصصك الجامعي Live Your Major" على تزويد طلاب جامعتنا بالمهارات التي يحتاجونها لتحقيق النجاح في تخصصاتهم الحالية، وضمان استعدادهم للحياة العملية التي يختارونها مستقبلاً، وذلك من خلال الجمع بين المعرفة الأكاديمية وخبرات ومعرفة الرواد في القطاعات المختلفة ما يوفر أسساً راسخة لنجاح طلابنا". من جهته، أوضح الأستاذ خالد القزاز، المدير التنفيذي للتدقيق في شركة كي بي إم جي الكويت، قائلاً: "يعد التعليم ركيزة أساسية في خطط كي بي إم جي، ومثل هذه المبادرات الجامعية تتيح لنا تفعيل مسؤوليتنا الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتدريب الطلاب في مختلف المجالات. وما من شك أن التعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا سيساهم بشكل فاعل في التقريب بين التعلم الأكاديمي والممارسة المهنية في مجال التدقيق. وسنسعى جاهدين لمواءمة الحصيلة الأكاديمية للطلاب ورؤيتنا العملية للقطاع بما يسهم في صقل مهاراتهم الفنية، ويساعدهم على الانطلاق بكل ثقة في العمل بمجال التدقيق. واختتم الأستاذ خالد القزاز "وإلى جانب التمكين المهني للطلاب، ستسهم الشراكة بين كي بي إم جي الكويت والجامعة في الارتقاء بمهنة التدقيق من خلال رعاية جيل جديد من المهنيين الذين يتميزون بالدقة، ويملكون نظرة مغايرة للسوق، ومستعدون لمواجهة التحديات العديدة في هذا القطاع الحيوي". ومن المقرر أن تستمر الورش التدريبية التي سيقدمها خبراء التدقيق في كي بي إم جي الكويت لمدة 12 إلى 16 أسبوع، مدعومة ببرنامج كي بي إم جي الكويت للتدريب الداخلي في التدقيق، والذي نجح على مدار أكثر من 3 سنوات في إعداد مشاركين مختارين للتعلم والعمل والنمو في مجال التدقيق بإشراف خبراء التدقيق بالشركة.